## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

## سر الأمن المستباح

في يوم بذاته، هو الجمعة أول من أمس، ركّز رجال دين وسياسيون خطبهم وتصريحاتهم على الوضع الأمني في البلاد. والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذه الخطب والتصريحات ان أمن الوطن والمواطن في حال من التدهور المتفاقم بخلاف ما هو مأمول ومطلوب من الحكومة التي تثبت اليوم بعد الآخر أنها عاجزة عن القيام بواجباتها الرئيسة وأولها توفير الأمن.

الشيخ عبد المهدي الكربلائي خطيب الجمعة ومثل المرجعية الشيعية في كربلاء شخصية مميزة أثبتت أنها المثال لرجل الدين الوطني المنشغل بهموم الناس والمعبّر عن تطلعاتهم أكثر من سياسيينا المنصرفين إلى جشعهم وأطماعهم التي لا حدود لها، ففي كل اسبوع يكرّس الشيخ الكربلائي جزءاً كبيراً من خطبته لتسليط الضوء على قضية سياسية أو اجتماعية حيوية، وهو لا يتردد في تسمية الأشياء بأسمائها وتوجيه النقد والنصح لسلطات الدولة لمعالجة جوانب القصور والخطأ والخطل في أعمالها.

الشيخ الكربلائي لفت الانتباه في خطبة الجمعة أول من أمس إلى قضية الاغتيالات التي يتعرض لها كبار الضباط، فهذه صارت ظاهرة عامة تبدو معها الدولة والحكومة عاجزتين تماماً عن وقفها، وبالطبع وراء ذلك سرّ مُغلق من الصعب الكشف عن تفاصيله في دولة يكره مسؤولوها الشفافية وحكومة منشغلة بقمع الحريات العامة والخاصة.

مما قاله الشيخ الكربلائي إن استمرار الاغتيالات "ينعكس على أداء بعض مفاصل العمل الأمني ويشكل مصدرا للقلق النفسي للضباط الآخرين وعدم القدرة على التفكير واتخاذ القرار الصحيح"، وان "هذه الاغتيالات تؤدي إلى شيء من الشلل والإضعاف للأجهزة الأمنية في الوقت الذي يعد هذا الملف حساساً في العراق".

وهو دعا إلى اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة، منها "تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر التي اخترقتها سواء من كان لها ارتباط في الداخل أم الخارج ومنع دخول أي منهم حاضراً ومستقبلاً" ، ودعا إلى "الكشف السريع عن الأسماء المتورطة في عمليات الاغتيال ومعرفة الجهات التي ترتبط معها وإحالتها إلى القضاء وعدم الاكتفاء بتوجه الكلام من إنها لها ارتباطات إقليمية".

في غضون ذلك قال الوزير والنائب السابق القاضي وائل عبد اللطيف عضو الائتلاف الوطني "ليس من المعقول بعد مرور تسعة أعوام على التغيير في ٢٠٠٣ ونسمع عن حوادث الاغتيالات بكواتم الصوت وانفجار بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة وبالتالي كل ما يجري غير مسموح به وحماية المواطن والنائب والموظف يجب أن يكون من أهم واجبات الحكومة".

النائب عن دولة القانون إبراهيم الركابي رأى إن "عودة كواتم الصوت وتدهور الوضع الأمني بسبب القاعدة ومجاميع إرهابية تعتمد على أجندات معروفة".

المحلل السياسي سعد الحديثي رأى إن "الوضع الأمني لم ولن يستقر، وأن ما يجري هيّ عملية تصفية حسابات بين شخصيات سياسية وقوى أمنية وتنفذ عمليات بأيدي أناس يقتلون بدم بارد وهذا الصراع نمى في ظل انتشار الفساد الإداري والمالي"، وأشار الى إن "كل رجل وطني يقف بوجه ملفات الفساد نسمع بخبر اغتياله وهنالك محاولة لسيطرة بعض الأحزاب على مؤسسات الدولة".

جملة القول بعد هذه الشهادات إن ثمة سراً صغيراً يكمن وراء الأمن المستباح في بلادنا هو إن مؤسساتنا العسكرية والأمنية وقياداتها وحكومتنا ليست منشغلة ومهمومة بالأمن، فلديها ما هو أعظم وأكبر وأهم من الأمن.. انه تجمعات النخبة الثقافية والاجتماعية في نواديها .. وانه المصالح الذاتية التي تجعل القيادات وبطاناتها منصرفة إلى فسادها المالي والإداري ومستغرقة فيها.

### الكردستاني يتهم ائتلاف المالكي بافتعال الأزمات

# دولة القانون يستبعد عقد المؤتمر الوطني

**استبعد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي عقد المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني بسبب رفضه من قبل بعض الكتل السياسية، داعيا إلى حل جميع المشاكل السياسية وفق الحوار وما نصت عليه ورقة الإصلاح السياسي.**

**في المقابل اتهم التحالف الكردستاني ائتلاف دولة القانون، بانه يفتعل الأزمات ولا توجد لديه نية حقيقية لحل القضايا العالقة من خلال مطالبته بترحيل معظم المشاكل إلى الدورة المقبلة، مرحبا في الوقت نفسه بأية مبادرة من شأنها حل المشاكل والأزمات السياسية.**

□ **بغداد/ محمد صباح**

ففي مقابلة مع "المدى"، أكد النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه "أن ائتلاف دولة القانون ليس لديه نية للخروج من الأزمة الحالية، ويحاول دائما افتعال الأزمات بين فترة وأخرى"، موضحا "أن الوضع الذي يمر به البلد سيتوجب حل جميع الخلافات العالقة عبر الحوار."

وأضاف "أن إقليم كردستان تعرض إلى تهديدات سياسية واقتصادية وتلويح باستخدام القوة من قبل الحكومة المركزية"، لافتا الى ان التحركات العسكرية التي ارسلت الى المناطق المتنازع عليها اثارت مخاوفنا وأرعبت الشعب الكردي".

وتشهد العلاقات بين بغداد وأربيل أزمة مزمنة تفاقمت منذ أشهر اشتدت بعد انتشار القوات الأمنية على الحدود بين العراق وسوريا في الشمال، وأخرى تخص عقود النفط التي ابرمها إقليم كردستان مع عدد من الشركات الأجنبية والتي تعتبرها بغداد غير قانونية، فيما يقول الإقليم إنها تستند إلى الدستور واتفاقيات ثنائية مع الحكومة الاتحادية.

وعن تشكيل لجنة تفاوضية من قبل كردستان للتفاوض مع الحكومة، أوضح عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، "إن حكومة الإقليم شكلت لجنة تفاوضية من أعضاء برلمان كردستان للتفاوض مع الحكومة الاتحادية للخروج من الأزمة الحالية"، نافيا ان تكون للإقليم خلافات شخصية مع رئيس الوزراء نوري المالكي تحديدا بل على سياسته".

وطالب طه ائتلاف دولة القانون بتغيير سياسته ومنهجيته بالتعامل في حل جميع القضايا الخلافية مستقبلا، مبينا ان دولة القانون لديه مشاكل مع جميع الكتل السياسية ومنها العراقية بل حتى مع مكونات التحالف الوطني، وقد أصبح دولة القانون المحور الأساس في خلق الازمات".

وبشأن انعقاد المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، أجاب طه "أن التحالف الكردستاني مع أي مبادرة من شأنها ترطيب الأجواء التي تساعد على حل المشاكل بين بغداد وأربيل وفق الدستور، منوها بان "لا خيار امامنا سوى الحوار لا أن ترحل جميع الازمات الى الدورة الانتخابية المقبلة".

هذا وقد أعلنت رئاسة إقليم كردستان، يوم ٧/ أيلول عن توجه وفد من الإقليم إلى الولايات المتحدة الأميركية، فيما أكدت أن الوفد سيجري لقاءات مع ممثلي الإدارة الأمريكية لبحث القضايا العالقة بين حكومتي بغداد واربيل.

ويضم الوفد رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان فؤاد حسين ومسؤول دائرة العلاقات الخارجية لحكومة الإقليم فلاح مصطفى.

وكشف ائتلاف دولة القانون ان الكتل السياسية ترفض عقد المؤتمر الوطني لافتا الى ان "الجميع يريد حل الأزمة الراهنة بين الكتل السياسية وفق ما نصت عليه ورقة الاصلاح".

وقال النائب عبد المهدي الخفاجي لـ"المدى برس"ان هناك بعض الكتل السياسية (لم يسمها) لا تريد انعقاد للمؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني في وقت سابق،لافتا الى ان انعقاده لن يغير شيئا بسبب تعنت بعض الكتل السياسية في مطالبها."

ودعا "جميع الشركاء إلى حل الأزمة السياسية باي شكل من الاشكال وفق ما تنص عليه ورقة الإصلاح التي تبناها التحالف الوطني"، مشيرا الى ان "جلسة مجلس النواب المقبلة سيتم فيها ادراج مجموعة من القوانين المهمة ومنها قانون المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى التي تحتاج الى توافقات من اجل التصويت عليها".

وعن وجود تقارب في وجهات النظر بين الكتل السياسية، أوضح الخفاجي، أن التقارب بين الكتل السياسية بدأ منذ وقت وآخرها تشكيل لجنة المادة (١٤٠) والاتفاق على رئيسها ونائب الرئيس، مبينا ان الكتل السياسية قدمت طلباتها إلى هذه اللجنة مطلع الأسبوع المقبل".

واشار الى ان "مطالب التحالف الوطني عديدة ومنها عرض قضية قضاء النخيب الذي يعد من المناطق المتنازع عليها بين كربلاء والانبار والقضايا الإدارية التي تخص جميع المناطق الأخرى ومناقشة مسألة كركوك إضافة إلى موضوع سهل نينوى".

وبشأن عقد المؤتمر الوطني، استبعد النائب عن دولة القانون عبد المهدي الخفاجي انعقاد المؤتمر الوطني بسبب العراقيل التي تضعها جميع الكتل السياسية بلا استثناء أمام عقد هذا اللقاء الوطني إضافة إلى رفضها له".

وكان رئيسا الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي قد اتفقا خلال اجتماع عقد في محافظة السليمانية في (٢٧ كانون الأول ٢٠١١)، على عقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع الحلول الأزمة لها.

وتابع الخفاجي "ان ورقة الإصلاح ستنجز في وقت قريب ويبقى تحقيقها متوقفا على اللجنة التي ستشكل من التحالف الكردستاني والعراقية والتحالف الوطني".

هذا وقد أعلن ائتلاف دولة القانون، في (٢٦ من حزيران ٢٠١٢)، عن قيام التحالف الوطني بتشكيل لجنة لوضع ورقة تضم المكونات كافة، بينها التيار الصدري، لوضع ورقة الإصلاح السياسي، "لحل المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية والحكومة والدولة".

جانب من اجتماعات اربيل السابقة.. (أرشيف)

## إجراءات مشددة لتفادي اندلاع مواجهات بين فصيلين شيعيين

□ **بغداد/ غسان عادل**

أفاد شهود عيان في مدينة الشعلة شمالي العاصمة بغداد والمعروفة باسم "شعلة الصدرين" بان الأجهزة الأمنية فرضت إجراءات مشددة لتفادي اندلاع مواجهات مسلحة بين أنصار التيار الصدري وعصائب أهل الحق المنشقة عنه، وتكرار ما حصل يوم الثلاثاء الماضي، بعد مقتل احد عناصر التيار من قبل العصائب.وطبقا لأهالي المدينة فان المواجهات المسلحة التي اندلعت بين الطرفين: "حسمت بتدخل قوة تابعة لمكتب العام للقوات المسلحة وقامت باعتقال عدد من المسلحين".

وفيما نفى المتحدث باسم وزارة الدفاع وقيادة عمليات بغداد العقيد ضياء الوكيل حصول مواجهات مسلحة في المدينة التي تعد من معاقل القوى الشيعية، أكد أن فرض الإجراءات الأمنية "يأتي في إطار تنفيذ خطة استباقية شملت مناطق متفرقة من العاصمة لإحباط مخططات الجماعات الإرهابية التي تستهدف تهديد امن المواطنين".

وفي اواخر العام الماضي شهد حي العامل بجانب الكرخ من العاصمة مواجهات بين عناصر بين أنصار العصائب والتيار أدت إلى قطع طريق المطار .

وأعلن "أهل الحق" الأسبوع الماضي وخلال استقباله وفدا من أعضاء مجلس النواب من كتلة العراقية الحرة سعيه لتشكيل تحالف، يضم القوى العربية استعدادا لخوض انتخابات مجلس المحافظات والقاضية والنواحي مطلع العام المقبل ، بقائمة تتجاوز الاصطفافات الطائفية.

### رئيس الوزراء يدير عدة مناصب بالوكالة

# التحالف الوطني لم يرشح أسماء للوزارات الأمنية

□ **بغداد / المدى**

قال ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، إن التحالف الوطني لم يطرح لغاية الان اي مرشح لحقيبة الداخلية، مؤكدا ان الامر سيبحث لاحقاً.

ويقضي اتفاق بين الكتل السياسية بأن يسمي التحالف الوطني مرشحا لوزارة الداخلية وائتلاف العراقية مرشحا آخر لوزارة الدفاع.

وتعهد المالكي خلال جلسة منحه الثقة بالعمل على تسمية وزراء للوزارات التي تدار بالوكالة خلال أسابيع، لكن ذلك لم يحصل بسبب الخلافات بين الكتل على بعض الأسماء المرشحة لشغل حقائب الوزارات الأمنية.

وقال القيادي في الائتلاف احسان العوادي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "التحالف الوطني لم يطرح لغاية الآن أي مرشح لحقيبة الداخلية ولم يجر البحث بالموضوع"، مبينا أن "الفترة المقبلة قد تشهد طرح المرشحين للنقاش".

واوضح العوادي أن "التحالف ينتظر ما تسفر عنه مفاوضات لجنة التفاوض التي شكلها التحالف الوطني مع الاخوة في القائمة العراقية وباقي الكتل لاختيار مرشح لحقيبة الدفاع ابتداءً".

ويتولى ادارة وزارة الدفاع بالوكالة وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي بعد تكليفه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي في (١٦ آب ٢٠١١) وسط انتقاد من قائمة علاوي، فيما لا يزال المالكي وزيرا للداخلية بالوكالة.

وينتمي الدليمي إلى "تحالف الوسط" الذي انضم إلى العراقية مؤخرا، وكان قد شغل منصب وزير للدفاع في حكومة ابراهيم الجعفري عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وتطالب القائمة العراقية بإنهاء ملف الحقائب الأمنية والتشكيلات العسكرية غير الرسمية المرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة وأبرزها "قوة مكافحة الإرهاب" على اعتبارها أسست بخلاف الدستور.

وقدمت القائمة العراقية قائمة بأسماء مرشحين لشغل حقيبة الدفاع لكن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يرد سلبا أو إيجابا على الأسماء المرشحة رسميا بحسب القائمة العراقية.

من جانبه أكد التحالف الكردستاني انه لم يرشح حتى الآن شخصية من جانبه لرئاسة جهاز المخابرات وهو راغب بها اذا كانت من استحقاقاته السياسية.

وقال رئيس التحالف فؤاد معصوم في تصريح لوكالة الفرات نيوز ان "التحالف الكردستاني لم يرشح حتى الآن اي شخصية لرئاسة جهاز المخابرات لأن الحكومة لم تطلب منا حتى الآن ترشيح أسماء لشغل هذا المنصب".

وأشار إلى أن "التحالف الكردستاني يرغب في شغل رئاسة المخابرات إذا كان ذلك من استحقاقاته كون شغل هذا المنصب محكوما باتفاقات وتوافقات خاصة بين الكتل السياسية فضلا عن توفر شخصيات كردية كفوءة يمكننا زجها في مثل هكذا منصب حساس".

يذكر ان رئاسة جهاز المخابرات والاستخبارات من حصة التحالف الكردستاني بحسب الاستحقاقات الانتخابية التي وضعت بعد انتخابات ٢٠١٠ والتي تشكلت على ضوئها الحكومة الحالية.

وفي السياق ذاته استبعدت النائب عن ائتلاف العراقية وصال سليم، أن يتم حسم الوزارات الأمنية، مشيرةً إلى أن قائمتها متمسكة بمرشحيها لوزارة الدفاع.

وقالت سليم في تصريح صحفي إن عملية حسم الوزارات الأمنية ستطول وحتى وان حسمت لن تغير شيئا من الوضع الأمني لأنه لم يبق على عمر الحكومة سوى سنة ونصف السنة.

وأضافت أن القائمة العراقية متمسكة بمرشحيها لوزارة الدفاع التي تم ترشيحهم سابقاً ولن تقدم مرشحين جددا.

وطالبت النائب عن ائتلاف العراقية التحالف الوطني بتقديم مرشحيهم لوزارة الداخلية للاتفاق على المرشحين في سلة واحدة ان كانت هناك نوايا صادقة لحسم الوزارات الأمنية.

ورجح القيادي في ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي في وقت سابق حسم ملف الوزارات الأمنية -الداخلية، الدفاع- بعد حدوث تقدم بالملف، قائلاً: إن مشروع الإصلاح بدأ يتحرك بالشكل الايجابي وفاعل بين الكتل السياسية وهناك تقدم بتسمية مرشحي الأمنية، مبينا: أن الكتل أحيطت علماً بمرشحي الوزارات.

الى ذلك اعلنت وزارة الداخلية، عن استعداد قواتها للتصدي لأي اعتداء من الجانب السوري، مستنكرة الاعتداء الذي طال منطقة القائم بسقوط أربعة صواريخ من جهة سوريا.

وذكر بيان للوزارة امس ان "وزارة الداخلية تستنكر وبشدة العملية الاجرامية التي استهدفت ابناء شعبنا في محافظة الانبار منطقة القائم بسقوط اربعة صواريخ اطلقت من الجانب السوري مما ادى الى اصابة واستشهاد بعض مواطنينا".

وبين " رغم ان العراق قد التزم موقف الحياد حيال النزاع السوري فأن قواتنا جاهزة للتصدي والرد في حال تكرار مثل هذا الاعتداء".

وكان قد قتل واصيب اربعة مدنيين بسقوط عدد من قذائف الهاون على مدينة القائم المحاذية للأراضي السورية.

# المقعد التاسع في مفوضية الانتخابات لامرأة

□ **بغداد/ المدى**

أعلنت مصادر مطلعة عن اتفاق حصل بين المكونات السياسية على ان يكون المقعد التاسع في مفوضية الانتخابات من نصيب المكون التركماني على أن تكون المرشحة امرأة.

وقالت تلك المصادر لوكالة الفرات نيوز إن "الإشكالات التي رافقت اختيار تسعة أعضاء لمفوضية الانتخابات كانت بسبب التنافس بين المكونات للحصول على المقعد التاسع وبالأخص بين التركمان والمسيح بالإضافة إلى اختيار نساء في المفوضية".

وأضافت المصادر أن "الاتفاق جرى في حال فشل التصويت على زيادة أعضاء مفوضية الانتخابات وهذا ما ترغب به اغلب الكتل السياسية فانه سيصار إلى إعطاء المقعد التاسع في المفوضية للمكون التركماني على أن تكون المرشحة امرأة من اجل التخلص من قضية تمثيل المكونات والأقليات بالإضافة إلى تمثيل النساء".

وأوضحت المصادر أن "الاتفاق جرى على أن يكون وكيل المفوض التركماني من المكون المسيحي وهو بمنصب مدير عام".

واشار الى ان الاتفاق جرى كذلك على أن يكون رئيس مفوضية الانتخابات للتحالف الكردستاني كما كان معمولا به في المفوضية الحالية التي تم التمديد لها ١٥ يوما وللمرة الثالثة.

يذكر أن خلافا جرى حول تقسيم الأعضاء داخل لجنة الخبراء لمفوضية الانتخابات حيث يرغب كل مكون أو حزب أن يكون له تمثيل في المفوضية.

وكانت بعثة الأمم المتحدة قد أعربت عن قلقها خلال لقائها النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل من تأخير اختيار أعضاء مفوضية الانتخابات الذي سيؤدي الى تأخير إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

يذكر أن مشروع قانون تعديل قانون مفوضية الانتخابات وزيادتها من تسعة إلى ١٥ تمت قراءته كقراءة أولى وثانية إلا انه لم يتم التصويت عليه بالرغم من عرضه على جدول الأعمال بسبب مفاتحة الحكومة حول الأعباء المالية لزيادة الأعضاء.

من جانبه أكد النائب عن كتلة الأحرار النيابية جواد الشهيلي أن الكتل السياسية اتفقت على تسمية ٩ أعضاء لمفوضية الانتخابات بدلا من ١٥ عضوا.

وبين الشهيلي في تصريح صحفي أن التأخير بالتصويت على أعضاء المفوضية بسبب الخلاف على اسمين من الأعضاء التسعة. موضحا "أن تمديد عمل المفوضية إلى ١٥ يوما لانتهاء عمل المفوضية".

وأشار النائب عن كتلة الأحرار إلى ان "الكتل السياسية التي لا تحصل على مفوض ممكن ان تحصل على وكيل وهو بديل عن المفوض، لذلك اغلب الكتل السياسية وافقت على هذا المقترح بما فيها ائتلاف دولة القانون باعتبارها اشد المعارضين".

مؤكدا "أن اصرار التيار الصدري والعراقية وكتلة المواطن على عدم زيادة اعضاء المفوضية ادى الى استجابة باقي الكتل حتى لا يكون هناك شق للتحالف الوطني".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون